الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
****

تونس في ..... 2014 أفريل 28

منشور عدد: 15

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

ورؤساء البرامج العمومية

الموضوع: - إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2015.

- إعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2015.

الملاحق: - هيكلة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015.

-هيكلة التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2013.

__***

يشهد الوضع الاقتصادي الراهن عديد الصعوبات نتيجة عدّة عوامل منها داخلية وخارجية.

فعلى الصعيد الداخلي يشهد الاقتصاد تباطؤا في النمو نتيجة ضعف الاستثمار وتقلص الإنتاج ممّا أدى إلى تواصل مستوى عال من البطالة وعجزا هاما في ميزان الدفوعات وشحة في السيولة النقدية.

أما على الصعيد الخارجي فإن التحديات تفاقمت مع صعوبة الظرف الإقتصادي الدولي واستمرار ضعف الطلب الخارجي خاصة من قبل شريكنا الرئيسي (منطقة الأورو) وبروز مخاوف من ارتفاع الأسعار العالمية وخاصة المواد النفطية جراء المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

ومن ناحية أخرى تتميز نفقات ميزانية الدّولة بثقل حجم الأجور من جهة نتيجة الانتدابات المكثفة وتسوية بعض الوضعيات وتطبيق عديد الاتفاقيات المبرمة مع عدد من النقابات ... وبتواصل دعم بعض المواد والخدمات في مستوى عال رغم تراجعه النسبي، من جهة أخرى .

وفي غياب اتخاذ إجراءات للحدّ من انعكاساتها ستتواصل جلّ هذه العوامل خلال سنة 2015 والسنوات التي تليها.

وتبعا لذلك، فإنّ دقة الوضع تحتم على الجميع، كلّ من موقعه، **بذل كلّ المجهودات للإسهام في التخفيف من حدّة الضغوطات التي تشهدها المالية العمومية** .

وعلى هذا الأساس، وعملا بأحكام الفصل **66** من الدستور الذي ينص على تاريخ **15 أكتوبر** كآخر أجل لتوجيه مشروعي الميزانية وقانون المالية للسلطة التشريعية، **وتلافيا لكل تأخير**، فإن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البرامج العمومية مدعوون إلى **الانطلاق فورا** في تحديد الحاجيات ومقترحات الأحكام التشريعية الضرورية عند الاقتضاء، علما وأنه **تبعا لمراسلات وزارة الإقتصاد والمالية خلال شهر مارس 2014** تمت دعوة الهياكل المعنية للانطلاق في إعداد مشاريع ميزانية سنة 2015 في انتظار صدور هذا المنشور .

1- منهجية إعداد الميزانية:

- التحكم بصفة فعلية في نفقات الأجور وذلك من خلال حسن **توظيف الموارد البشرية** المتوفرة ورسكلتها عند الإقتضاء **وتفادي اللّجوء إلى الانتدابات الجديدة** .
- اتخاذ الاجراءات العملية لترشيد نفقات التسيير والتحكم فيها بما يمكن من **التقليص في حجمها المرسم سنة 2014 بنسبة لا تقل عن 3 %.**
- إحكام تعبئة الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية وحصر منحة الدّولة في حدود الفارق بين الموارد الحقيقية المنتظرة والحاجيات المتأكدة من النفقات .
- ضبط نفقات صناديق الخزينة في حدود الحاجيات المنتظرة بما يمكن من **البقاء في حدود التقديرات** بغض النظر عن صبغتها التقديرية .
- إن متطلبات الظرف في سنة 2015 وما سيمليه من أولويات جديدة يحتم **إعطاء الأولوية المطلقة لتسريع نسق إنجاز المشاريع المرسمة** بميزانية سنة 2014 **التي تم الانطلاق فيها وتبينت جدواها وإعادة النظر في بقية المشاريع المرسمة** .
- ضبط حجم الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع والبرامج المتواصلة على ضوء **التنفيذ المادي والمالي** المنتظر لهذه المشاريع والبرامج سواء على المستوى المركزي أو الجهوي وكذلك المشاريع والبرامج التي تنفذ من قبل المؤسسات تحت الإشراف.
- الاقتصار عند اقتراح مشاريع أو برامج جديدة على المشاريع التي تستجيب **للشروط التالية :**
  - جاهزية الدراسات
  - توفير الأراضي عند الاقتضاء
  - اكتساب المشروع انعكاسات إيجابية على دفع عجلة التنمية بالجهات.

- **البقاء في حدود اعتمادات الدفع لنفقات التنمية المرسمة بقانون المالية** لسنة 2014.

- كما يجدر التذكير في هذا المجال إلى ضرورة **إدراج كل الطلبات** (نفقات التصرف، نفقات التنمية، المؤسسات العمومية، الصناديق الخاصة في الخزينة) **بمنظومة "أمد" في الآجال المبينة أسفله ، علما و أن أي تأخير في إدراج هذه الطلبات بمنظومة "أمد" ينجر عنه مباشرة التأخير في النظر في مشروع الميزانية.**

2- التوجهات العامة لإعداد إطار القدرة على الأداء لميزانية سنة 2015:

أ -بالنسبة لإعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015:

إن الدفعات الأولى والثانية والثالثة من الوزارات المنخرطة في التجربة النموذجية مدعوة إلى إعداد وتقديم ميزانياتها لسنة 2015 لوزارة الإقتصاد و المالية في صيغة واحدة مبوبة حسب البرامج وفق التبويب الجديد للميزانية الوارد بالأمر عدد 3407 لسنة 2012 المؤرّخ في 31 ديسمبر 2012 (المدرج بمنظومة أمد لإعداد الميزانية) مرفوقة بالمشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2015 **بما في ذلك إطار النفقات متوسط المدى الوزاري 2015-2017 .**

وتتمحور التوجهات العامة بالنسبة لإعداد الميزانيات والمشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2015 حول العناصر التالية:

- تشتمل المشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2015 ، بالنسبة لكل برنامج، على إطار الأداء الخاص به والمتمثل أساسا في الإستراتيجية والأهداف وتقديرات المؤشرات وأهم الأنشطة المبرمجة لسنة 2015 والتي يضبطها رئيس البرنامج بالتنسيق مع المتدخلين فى البرنامج ويلتزم بتحقيقها في إطار الإعتمادات المخصصة للبرنامج.

- ضرورة مناقشة ميزانيات الوزارات المعنية حسب البرامج بالاعتماد على الأهداف ومؤشرات قيس الأداء والأنشطة المبرمجة في إطار كل برنامج.

- يقوم كل مسؤول عن برنامج بإعداد ملفّ يلخص أهم محاور مشروع القدرة على الأداء لعرضه على مصالح وزارة الإقتصاد و المالية لإعتماده أثناء المناقشات .

- يتم خلال مناقشات الأداء والميزانية، دراسة توافق أهداف البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية ومناقشة مؤشرات قيس الأداء والقيمة المنشودة لكل مؤشر والعمل على ملاءمتها مع تقديرات الميزانية بالنسبة لكل برنامج. و يجدر التأكيد على ضرورة مناقشة وضبط الأنشطة المبرمج القيام بها بغاية تحقيق تقديرات المؤشرات بالتوازي مع مناقشة مشروع ميزانية البرنامج لسنة 2015.

- التأكيد على ضرورة ضبط الأنشطة المبرمج القيام بها بغاية تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر بالتوازي مع ميزانية كل نشاط وهو ما يوجه نقاشات الميزانية نحو أولويات السياسات العمومية.

ب- بالنسبة لإعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2013 :

تتولى وزارات الدفعة الأولى والثانية إعداد التقارير السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2013 على أن يتم تقديم التقرير الأولي للقدرة على الأداء (الإنجازات إلى غاية شهر جوان2013) لوزارة الإقتصاد و المالية (في أجل أقصاه غرة ماي 2014) وإلحاق التقرير السنوي للقدرة على الأداء النهائي موفى سنة 2014 إلى وزارة الإقتصاد والمالية.

بالتالي فإن الوزارات النموذجية (الدفعة الأولى والثانية) تقدم تقريرا مفصّـلا حول تنفيذ الالتزامات التي تم تضمينها بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2013 فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية البرامج ومدى تحقيق إطار الأداء (الأهداف ومؤشرات قيس الأداء) الخاص بها.

كما يتم عند إعداد التقارير السنوية للقدرة على الأداء (التقرير الأولي والنهائي) العمل على:

- احترام الهيكلة الموحدة الملحقة لهذا المنشور.
- تقديم تقارير سنوية لقيس الأداء ذات جودة وفائدة والعمل على التأكد من صحة وموثوقية المعلومات المدرجة بها وخاصة فيما يتعلق بالنتائج التي تم تحقيقها.
- إقتراح أساليب تحسين وتطوير الأداء بالنسبة لكل برنامج للمساعدة على إعداد مشاريع القدرة على الأداء النهائية لسنة 2014.

3- روزنامة إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2015 :

اعتبارا للآجال التي تستوجبها دراسة ومناقشة المقترحات مع كل من المصالح المعنية بوزارة الاقتصاد والمالية و المجلس التأسيسي وضرورة تقديم المشاريع السنوية للقدرة على الأداء بالتوازي مع مشاريع ميزانيات الوزارات النموذجية، فإنه يتعين احترام الروزنامة التالية عند إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2015:

- **موفى أفريل 2014 :**

عقد جلسات عمل في مستوى وزارة الاقتصاد و المالية (مصالح الميزانية ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة الإقتصاد و المالية) مع مسؤولي برامج الوزارات النموذجية وممثلي برنامج القيادة والمساندة (الإدارات المعنية بالمصالح المشتركة

وإدارة الشؤون المالية ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف...) وبمشاركة ممثلين عن الهيئة العامة للوظيفة العمومية والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وهيئة مراقبي الدولة وذلك قصد:

- تقييم إنجازات سنة 2013 وتحيين مختلف بنود ميزانية 2014 في حدود الاعتمادات المرسمة وتشخيص التدابير التي يتعين أخذها عند الاقتضاء لتدارك بعض النقائص،

- النتائج والقيمة التي تم تحقيقها فعليا لمؤشرات قيس الأداء بالنسبة لكل برنامج (الإنجازات إلى غاية موفى شهر جوان 2013)على ضوء نفقات ميزانية سنة 2013.

- أهــمّ الأنشطة والتدخلات المبرمج وضعها حيز التنفيذ لتحقيق الأهداف المبرمجة لسنة 2015 مع ضبط الميزانية اللازمة لتحقيقها،

- تحيين أهداف ومؤشرات قيس الأداء لسنة 2014على ضوء الإعتمادات المرسمة فعليا لفائدة البرنامج في إطار قانون المالية لسنة 2014 وضبط التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك بعض النقائص.

- **غرة ماي2014 :**

آخر أجل بالنسبة للدفعة الأولى والثانية من الوزارات النموذجية لتوجيه التقارير السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2013إلى وزارة الاقتصاد والمالية.

- **31 ماي 2014 :**

آخر أجل لتوجيه :

- مشاريع الميزانيات شاملة ونهائية إلى وزارة الاقتصاد و المالية
- آخر أجل بالنسبة للدفعة الأولى والدفعة الثانية والثالثة من الوزارات النموذجية لتوجيه "الملف ألتأليفي للأداء" (الملحق عدد 5 للمنشور عدد 42 بتاريخ 23 جوان 2012) الذي تــنبني علي أساسه مناقشات الميزانية والقدرة على الأداء.

- **جوان- 18 جويلية 2014 :**

مناقشة مشاريع الميزانيات والمشاريع السنوية للقدرة على الأداء بين ممثلي رؤساء الإدارات المعنية **ورؤساء البرامج** ووحدات التصرف

في الميزانية حسب الأهداف بالوزارات النموذجية وممثلي برنامج القيادة والمساندة ومصالح الميزانية ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة الاقتصاد والمالية .

- 24 جويلية 2014 :

– تقديم الأحكام المقترح إدراجها عند الاقتضاء ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2015،

- آخر أجل بالنسبة للدفعات الأولى و الثانية والثالثة من الوزارات النموذجية لتقديم المشاريع السنوية للقدرة على الأداء النهائية لوزارة الاقتصاد والمالية.

- 6 أوت 2014 :

مجلس وزاري لضبط التوازنات العامة لمشروع ميزانية الدولة .

- 7 أكتوبر 2014 :

عرض مشروع قانون المالية والمشاريع السنوية للقدرة على الأداء بالنسبة للدفعة الأولى والثانية والثالثة من الوزارات النموذجية وميزانية الدولة لسنة 2015 على أنظار مجلس الوزراء للمصادقة.

- 15 أكتوبر 2014:

آخر أجل لإحالة مشروع قانون المالية والمشاريع السنوية للقدرة على الأداء وميزانية الدولة لسنة 2015 إلى المجلس التأسيسي.

ونظرا لأهمية الموضوع ، فالمرجو من **السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البرامج** التقيد بمقتضيات هذا المنشور و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقه ووضعه حيز التنفيذ بغاية تفعيل إصلاح منظومة المالية العمومية من حيث دعم التصرف المبني على الأداء وتكريس مبدأ الشفافية والنجاعة في التصرف العمومي.

كما يتعين الاعتماد والتقيد بما تتضمنه الملاحق المصاحبة لهذا المنشور من تدابير وتعليمات مع مراعاة الآجال واحترام روزنامة إعداد وثائق إطار القدرة على الأداء وآجال توجيهها إلى وزارة الاقتصاد والمالية.

والســـلام.

رئيس الحكومة